

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 25 شتنبر اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2018.
2. وخلال هذا الاجتماع، تدارس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
3. وبناء على هذه التقييمات، لاسيما تلك الخاصة بمسار التضخم والنمو على المدى المتوسط، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائما وقرر إبقائه دون تغيير.
4. وسجل المجلس أن التضخم، بعد أن بلغ مستويات متدنية في 2017، ارتفع بشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2018، نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة وأسعار المنتجات المقننة. ومن المتوقع أن يتباطأ خلال النصف الثاني من السنة ليصل متوسط التضخم بنهايتها إلى 2,1%. وفي سنة 2019، ومع تبيد هذه الصدمات، يتوقع أن يتراجع التضخم إلى 1,2%. ومن المرتقب أن يواصل التضخم الأساسي، الذي يقيس التوجه الرئيسي للأسعار، تطوره في مستويات معتدلة تناهز 1% في 2018 و 1,2% في 2019.
5. وعلى الصعيد الدولي، يظل الاقتصاد العالمي قويا رغم مخاطر الانخفاض المتعددة التي تلقي بظلالها على تطوره المستقبلي والمرتبطة على الخصوص بتزايد التوترات التجارية، والضغط القوي على عملات بعض البلدان الصاعدة وكذا بشروط انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يصل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2,8% في 2018، مستفيدا بالخصوص من التدابير الضريبية، قبل أن يتباطأ إلى 2% في 2019، كما يرتقب أن يواصل سوق الشغل تحسنه مع تسجيل نسب بطالة أدنى من مستواها التوازني. وبمنطقة الأورو، من المتوقع أن يسجل النشاط الاقتصادي بعض الاعتدال مع تراجع النمو إلى 2,1% في 2018 وإلى 1,7% في 2019، ومع ذلك، يرتقب أن يواصل سوق الشغل تحسنه مع انخفاض نسبة البطالة إلى 8,4% في 2018 و 2019، وهو أدنى مستوى لها منذ بداية الأزمة. وبخصوص البلدان الصاعدة الرئيسية، من المتوقع أن يظل الاقتصاد الصيني صامدا أمام التوترات التجارية، مع تسجيل اعتدال في وتيرة نموه نتيجة سياسة إعادة التوازن التي تعتمدها السلطات. وفي الهند، من المتوقع أن يتسارع النشاط مع تلاشي تأثيرات إلغاء تداول بعض الأوراق النقدية وفرض الضريبة الجديدة على السلع والخدمات. أما روسيا، فيرتقب أن تواصل الاستفادة من المستويات المرتفعة للأسعار العالمية للنفط، بينما يرتقب أن يسجل الاقتصاد البرازيلي تحسنا أقل مما كان متوقعا، نتيجة بالخصوص لإضراب شركات النقل الطرقي.
6. وفي سوق السلع الأساسية، من المتوقع أن تتجه الأسعار العالمية للنفط نحو الانخفاض في 2019. وبعد متوسط قدره 54,4 دولار للبرميل في 2017، من المرتقب أن يناهز سعر البرنت 69,8 دولار للبرميل في 2018 قبل أن يتراجع إلى 63,8 دولار للبرميل في 2019. أما أسعار الفوسفات ومشتقاته، فقد تزايدت إجمالا خلال الأشهر الأولى من سنة 2018. وبالنسبة لمجموع السنة، تشير توقعات البنك الدولي الصادرة في شهر أبريل الماضي إلى تزايد أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم إلى 390 دولار للطن المتري، وأسعار الفوسفات الثلاثي الممتاز إلى 315 دولار للطن المتري، وأسعار الفوسفات الخام إلى 95 دولار للطن المتري. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأسعار مجددا في 2019، لكن بشكل طفيف.
7. في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يظل معدل التضخم بمنطقة الأورو أدنى من هدف البنك المركزي الأوروبي، ليبليغ 1,7% في 2018 و 1,4% في 2019، في حين يرتقب أن يصل في الولايات المتحدة إلى مستوى قريب من هدف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي المحدد في 2%.
8. وعلى صعيد قرارات السياسة النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه المنعقد في 13 شتنبر الإبقاء على أسعار فائدته الرئيسية دون تغيير، مشيرا إلى أنه لا يزال يتوقع بقاءها في مستوياتها الحالية على الأقل إلى غاية صيف 2019، وإلى ما بعد هذا التاريخ إن اقتضى الحال لأجل ضمان توجه دائم للتضخم نحو

مستويات منخفضة لكن قريبة من 2%. كما أعاد التأكيد على أنه سيقص، بعد شهر شتنبر 2018، من مشترياته الصافية للأصول إلى 15 مليار أورو ويتوقع أن يوقف هذه المشتريات بنهاية السنة. من جهته، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على إثر اجتماعه الأخير في فاتح غشت، إبقاء النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,75%-2% وأعاد التأكيد على أن سياسته النقدية تظل تيسيرية، مما يدعم الأوضاع المواتية لسوق الشغل والعودة المستدامة للتضخم إلى 2%.

9. على المستوى الوطني، أبرزت آخر معطيات الحسابات الوطنية المتعلقة بالفصل الأول من سنة 2018 تباطؤ النمو على أساس سنوي من 3,5% إلى 3,2%، مع تراجع القيمة المضافة الفلاحية من 14,8% إلى 2,5% وتحسن وتيرة الأنشطة غير الفلاحية من 2% إلى 3,4%. ومن المتوقع أن تستمر هذه التوجهات على المدى المتوسط حيث سيتراجع النمو الوطني، حسب توقعات بنك المغرب، من 4,1% في 2017 إلى 3,5% في 2018 و 3,1% في 2019. ومن المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5,1% هذه السنة قبل أن تنخفض بنسبة 1,6% في 2019 باعتماد فرضية تسجيل موسم فلاح عادي. في المقابل، يرتقب أن تواصل وتيرة الأنشطة غير الفلاحية انتعاشها بنمو قدره 3,3% في سنة 2018 و 3,7% سنة 2019.

10. وعرفت وضعية سوق الشغل في الفصل الثاني تحسنا نسبيا مقارنة مع نفس الفصل من سنة 2017، حيث أحدث الاقتصاد الوطني 117 ألف منصب شغل، 53 ألف منها في قطاع الخدمات. وأخذا بالاعتبار ارتفاع العدد الصافي للباحثين عن العمل بمقدار 97 ألف شخص، واصلت نسبة النشاط انخفاضها من 47,3% إلى 47% كما تراجعت نسبة البطالة من 9,3% إلى 9,1% على المستوى الوطني. إلا أن هذا التحسن لم يشمل فئة الشباب الحضريين المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة حيث ارتفعت البطالة بينهم إلى 40,5%.

11. بالنسبة للحسابات الخارجية، أظهرت المعطيات الأولية للثمانية أشهر الأولى من السنة تواصل دينامية الصادرات، مدفوعة بتحسين مبيعات قطاع السيارات والفوسفاط ومشتقاته. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة نموها، حسب توقعات بنك المغرب، إلى 8,2% مع متم السنة وأن تنخفض إلى 6,8% في 2019. بالمقابل، يرتقب أن تصل نسبة نمو الواردات إلى 7,3% خلال مجمل السنة، نتيجة بالخصوص لزيادة مشتريات سلع التجهيز وارتفاع الفاتورة الطاقية، قبل أن تتباطأ إلى 3,4% في 2019. من جهتها، وبعد تحسن ملموس في 2017، يتوقع أن تسجل عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه استقرار في 2018 وأن ترتفع بما يقارب 4% في 2019. وأخذا بالاعتبار تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي التي ينتظر أن تبلغ 4,8 مليار درهم هذه السنة و 2,1 مليار السنة المقبلة، من المرجح أن يتفاجم عجز الحساب الجاري إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018 وأن يتراجع إلى 3,7% سنة 2019. ومن المتوقع أن تعرف الاحتياطات الدولية الصافية شبه استقرار عند حوالي 240,8 مليار درهم في نهاية 2018 وأن تبلغ 252,3 مليار في نهاية 2019، وهو ما يعادل 5 أشهر و 10 أيام ثم 5 أشهر و 18 يوما على التوالي من الواردات.

12. على مستوى الأوضاع النقدية، ارتفع سعر صرف الدرهم بنسبة 1,9% مقابل الأورو خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة وانخفض بنسبة 0,9% مقابل الدولار الأمريكي. في ظل هذه الظروف، عرف سعر الصرف الفعلي، خلال الفصل الثاني، ارتفاعا بنسبة 1,4% بالقيمة الاسمية وبنسبة 0,9% بالقيمة الحقيقية. ومن جهتها، عرفت أسعار الفائدة على القروض انخفاضا فصليا بمقدار سبع نقاط أساس، نتيجة تراجع نسب الفائدة المطبقة على المقاولات، لا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة منها التي عرفت انخفاضا بمقدار 31 نقطة أساس. بالمقابل، سجلت نسب الفائدة المطبقة على الأفراد ارتفاعا بواقع 31 نقطة. وفيما يخص القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي، ظلت وتيرة نموها شبه مستقرة من شهر لآخر في 3,5% في شهر يوليوز. ومن المتوقع أن تنهي السنة بارتفاع قدره 4% وأن تسجل تسارعا طفيفا إلى 4,5% في سنة 2019.

13. وعلى مستوى المالية العمومية، أفرزت المعطيات المحصورة مع نهاية شهر غشت عن عجز في الميزانية بلغ 27,8 مليار درهم، متفاقما بواقع 1,9 مليار مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017. وارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 2,2%، ما يعكس بالأساس تزايد نفقات السلع والخدمات والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية. بموازاة ذلك، لم يتجاوز ارتفاع المداخل العادية 0,4%، شمل ارتفاعا في المداخل الضريبية وانخفاضا في العائدات غير الضريبية. في ظل هذه الظروف، تمت مراجعة توقعات بنك المغرب حول عجز الميزانية نحو الارتفاع إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018. أما في سنة 2019، فمن المتوقع أن يتراجع هذا العجز إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع اعتماد فرضية مواصلة الجهود الرامية لضبط النفقات وتعبئة الموارد.